

نقد المفاهيم وأثره في ضبط المنهجية الكلامية عند الأشاعرة (الغزالي نموذجا)

إعـداد الدكتور:

محمـد نجـدي حامد عبد الحمـيـد

مدرس العقيدة والفلسفة بقسـم أصـول الدين

كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين

جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

البريد الإلكتروني: mohamedabdelhamid.4@azhar.edu.eg






مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية
والعربية


مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية
والعربية






مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية
والعربية

الملخص

فإنه لما كانت المفاهيم والمصطلحات تُعنَى بجانب وضع اللفظ بإزاء المعنى، وهي عملية شاقة لا يقدر عليها إلا المتخصصون المتبحرون في مختلف علوم المعرفة لغوية وشرعية وفكرية، وذلك في إطار معرفة تامة بالظروف الزمانية والمكانية التي نشأت فيها المفاهيم وتطورت فيما بعد ذلك، فكان لهذا النقد موقع مؤثر في ضبط منهجية المتكلمين وخصوصا فيما يتعلق بمسائل الخلاف والقضايا الجوهريةِ الكبرى، وربما كان التلاعب بالمصطلحات ومفاهيمها السبب الرئيس في تلك الأزمة الفكرية المريرة التي تعيشها الأمة سواء من جانب أولئك الذين تحجرت عقولهم فتحجروا مع ظواهر بعض النصوص، أو أولئك الذين تحللوا من هويتهم وتقلدوا بمذهب غيرهم ظنا ووهما منهم أنه الملاذ الآمن لهم.

ومن هنا أردت أن ألقي الضوء على هذا الجانب منوهًا إلى أهمية توضيح المفاهيم ونقدها عند المتكلمين ــ أهل السنة الأشاعرة على وجه الخصوص ــ منتقلا إلى واقعنا المعاصر للتأكيد على كون مشكلتنا القائمة إنما هي مشكلة مفاهيمية في المقام الأول، مُتْبعا إياها بوقفات لمزاولة المتكلمين كالغزالي والرازي والآمدي نقدَ المفاهيم، وما يمكننا أن نفهمه من خلال هذا النقد في النظر إلى بعض المفاهيم المعاصرة التي تحتاج إلى ضبط مصطلحي جديد، منتهيا إلى ضرورة وضع رؤية منهجية في تصحيح مفاهيمنا المعاصرة.

كلمات مفتاحية: المفاهيم، علم الكلام، الأشاعرة، الغزالي، ضبط المنهجية الكلامية.

Criticism of The Concepts and Its Impact Upon Controlling The Verbal Methodology of Al-Ashaerra Al- Ghazali As a Model

Mohammed Nagdy Hamed Abdel-Hamid

Department of origin of religion, Creed and Philosophy, Faculty of Islamic and Arabic Studies for boys , - Al- Azhar University, Cairo, Egypt

E-mail: mohamedabdelhamid.4@azhar.edu.eg



Abstract:

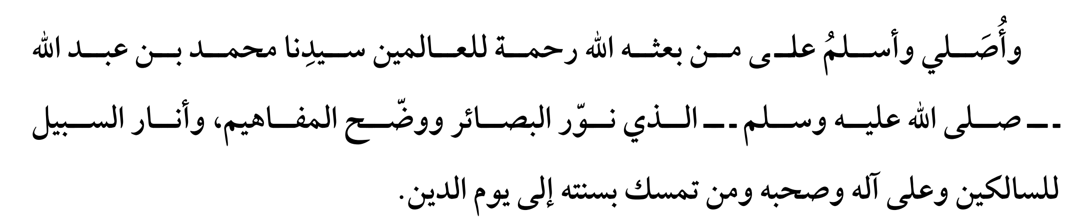
Since concepts and terminologies are concerned with the idea of equating the utterance with meaning, this process proves to be a tough one except for the professionals and those who are knowledgeable of the linguistics, theological and intellectual sciences. Such process can be carried out within enough knowledge of the spatial and chronological conditions where those concepts appeared and developed later on. This criticism had its impact upon controlling the methodology of speakers especially as for the questions concerned with the great and essential dialectic issues. Perhaps, the uncanny manipulation of terminologies and their concepts constituted the root cause of such bitter intellectual crisis of the nation whether on the side of those whose minds have been frozen and as a result they become powerless before some texts, or on the other side of those who gave up their original identity and surrendered to the dictates of another doctrine which they misperceived as a safe haven. Hence, the research highlights this aspect to show the importance of such terminologies and their criticism as for the theologians- especially the Ashaerra; followers of Sunnah. Moving to our contemporary life, one would find out that the issue at hand is a purely conceptual issue. Then, light is focused on some instances of criticizing terminologies by scholars such as Al-Ghazali, Al-razi and Al-Amadi. What can be inferred from such criticism is the necessity to reconsider some modern concepts which are in need of new terminological control that will lead to plan ahead a kind of methodology to correct our modern terminology.

Key words: concepts, theology, Al-Ashaerra, Al-Ghazali, controlling the verbal methodology

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذي تفضَّل على عباده بنعمتَي العقل والدين، وشرَّف الإنسانية بختم الرسالات بشِرعة خير المرسلين، فكان ذلك إيذانًا للعقل ليقوم بمهمته في إطار حفظ القواعد الكبرى والإبقاء على ثوابت الدين؛ تعميرا للكون وبناءً لحضارة موسومة بالخُلُق مبنية على أساس عقلي قويم.



وأُصَلي وأسلمُ على من بعثه الله رحمة للعالمين سيدِنا محمد بن عبد الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ الذي نوّر البصائر ووضّح المفاهيم، وأنار السبيل للسالكين وعلى آله وصحبه ومن تمسك بسنته إلى يوم الدين.

أما بعد،،،

فإن لعلم الكلام أهميةً كبرى في مَيْز الصحيح والسقيم من المفاهيم، لا سيما وهو العلم المنوط بالجانب العقدي والفكري في خريطة العلوم الإسلامية، ليقوم بدوره الأصيل في المحافظة على العقيدة الإسلامية، والاحتفاظ لها بدور قيادة التطور والسعي الحضاري للأمة الإسلامية بشكل صحيح في ظل التحديات المعاصرة.

ومن هذا المنطلق استمد علم الكلام هُويته في نقد المفاهيم إيجابا وسلبا، وتكونت العقلية الكلامية المسلمة الواعية بظروف ودوافع واقعها الذي تعيشه، فكان لهذا العلم صدى وتأثيرٌ في حياة المجتمع.

ولما كانت المفاهيم والمصطلحات تُعنَى بجانب وضع اللفظ بإزاء المعنى، وهي عملية شاقة لا يقدر عليها إلا المتخصصون المتبحرون في مختلف علوم المعرفة لغوية وشرعية وفكرية، وذلك في إطار معرفة تامة



بالظروف الزمانية والمكانية التي نشأت فيها المفاهيم وتطورت فيما بعد ذلك، فكان لهذا النقد موقع مؤثر في ضبط منهجية المتكلمين وخصوصا فيما يتعلق بمسائل الخلاف والقضايا الجوهريةِ الكبرى التي كانت مثارَ تنافر فكري بين الفرق الإسلامية، وربما كان التلاعب بالمصطلحات ومفاهيمها السبب الرئيس في تلك الأزمة الفكرية المريرة التي تعيشها الأمة سواء من جانب أولئك الذين تحجرت عقولهم فتحجروا مع ظواهر بعض النصوص، فقصَروا العلم على ما انتقَوه من تراث السلف ولم يتعدَّوْه إلى غيرهم، أو أولئك الذين تحللوا من هويتهم وتقلدوا بمذهب غيرهم ظنا ووهما منهم أنه الملاذ الآمن لهم؛ فجعلوا العلم محصورا في تلك النظرة الحسية أو المادية التجريبية للأمور وما عداها وهما أو صوروحا مشيدة في خيال معتقديها لا علاقة لها بالوجود أو الواقع في شيء.

ومن هنا أردت أن ألقي الضوء على هذا الجانب منوهًا إلى **أهمية توضيح المفاهيم ونقدها عند المتكلمين ــ أهل السنة الأشاعرة على وجه الخصوص ــ** منتقلا إلى واقعنا المعاصر للتأكيد على كون **مشكلتنا القائمة إنما هي مشكلة مفاهيمية في المقام الأول**، مُتْبعا إياها **بوقفات لمزاولة المتكلمين كالغزالي والرازي والآمدي نقدَ المفاهيم وخصوصا فيما يتعلق بمسألة التحسين والتقبيح العقليين** وما يمكننا أن نفهمه من خلال هذا النقد في النظر إلى بعض المفاهيم المعاصرة التي تحتاج إلى ضبط مصطلحي جديد، منتهيا إلى **ضرورة وضع رؤية منهجية في تصحيح مفاهيمنا المعاصرة**.

وجعلت الغزالي ت ٥٠٥هـ عمدة هذا البحث لما له من فضل في فتح آفاق العلوم على مفاهيم جديدة مؤسسا من خلالها لطور جديد من أطوار علم الكلام، وكان من شأنه أن يعقد فصلا في بيان المراد من الألفاظ قبل أن يخوض غمار البحث، حتى لا يتم تحميل الكلمة معنى لا ترضاه اللغة أو

يأباه الشرع أو يمنعه العقل.

ويعود إلى الغزالي الفضل في فتح أفق علوم الملة مجتمعة على مفاهيم أخرى وافدة، فبالرغم من نقده للفلسفة اليونانية إلا أنه بشر بمجموعة من المفاهيم المنطقية معتبرا تلك المفاهيم مقدمة للعلوم كلها، ومن لم يحط بها فلا ثقة له بعلومه أصلا.

وقد استخدمتُ المنهج التحليلي والنقدي في سبر أغوار هذا البحث عسى أن يخرج بنتائجه المرجوة منه.

خطة البحث: **وقد جاء هذا البحث في مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة.**

أما المقدمة: **فعنيت ببيان أهمية البحث ومنهجه وخطته.**

وأما المبحث الأول: **فجاء بعنوان**: **أهمية توضيح المفاهيم**

وأما المبحث الثاني: **فعنوانه**: **إشكالات المفاهيم**

وأما المبحث الثالث: **فجاء تحت عنوان**: **وقفات كلامية في نقد المفاهيم**

وأما المبحث الرابع: **فعنوانه رؤية منهجية في ضبط المفاهيم**

وقد ذيلت البحث بخاتمة تناولت فيها ما خرجت به من هذا البحث من نتائج، وأتبعتها بثبت للمراجع وآخر للموضوعات.

والله أرجو العون والسداد، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

المبحث الأول

أهمية توضيح المفاهيم [٢]



إذا كانت المفاهيم حصيلة استنتاجات ذهنية سيقت في إطار التأسيس تارة وإعادة البناء تارة أخرى، فإنها لا تفتأ تمارس عملية تداولية في نسق منهجي يُقيم معنى ويهدم معنى آخر.

وربما كان الفلاسفة يستخدمونها باعتبارها كينونات حية تلامس واقعها فتتشكل بحسب بيئتها الموجودة فيها[٣]، وإن كانت غير ذلك عند المتكلمين باعتبار أنها تتعامل مع نصوص مقدسة تكون بعضُ الدلالات فيها ثابتةً وبعضُها الآخر متغيرا.

وإذا أردنا أن نقف على أهمية توصيف المفاهيم وعناية العلماء بها فإنا نجد نصوصا كثيرة عند مختلف الفرق الإسلامية لا سيما الأشاعرة والمعتزلة، فنجد نصا للغزالي يقول فيه: إنما منشأُ الإشكالِ التخاوضُ في هذه الأمور دون التوافقِ على حدود معلومة لمقاصد العبارات، فيطلق المطلِق عبارة لمعنى يقصده، والخصم يفهم منه معنى أخر يستبد هو بالتعبير

---

(٢)- يكمن نوع من التداخل في العلاقة بين المصطلح والمفهوم ، وتباينت الآراء في العلاقة بينهما هل هما مترادفان أو متباينان أو العلاقة بينهما عموم وخصوص، وعلى كل فإن ذلك إنما يتميز بحسب الاستخدام لكل منهما ، فإن أردت أن تقف على التغيرات التي يحدثها استعمال اللفظ سمي مصطلحا ، وإن رمت البحث في اللغة عن المعنى سمي مفهوما ، وإن انتقل بعد ذلك إلى ما عبر عنه الكفوي بأن المفهوم هو الصورة الذهنية، والمفاهيم قد تكون ذات أصل شرعي أو نابعة من لغة أخرى لها منطق العداء أو مفاهيم عامة تتشكل وتتخلف باختلاف بيئاتها وحضاراتها. وأما المصطلح فإنه يعنى بالدلالة اللفظية للمفهوم، ولا ريب أننا في استخدامنا للمفهوم إنما نعني به الصورة الذهنية أو ما يصطلح عليه بين فئة من المتكلمين وكيف تعامل معه علماء أهل السنة والجماعة على أسس منهجية معتبرة. (يراجع: بناء المفاهيم؛ دراسة معرفية ونماذج تطبيقية الجزء الأول: إبراهيم بيومي، أسامة محمد القفاش، السيد عمر...، إشراف علي جمعة محمد، وسيف الدين عبدالفتاح إسماعيل، ص (٣١، المعهد العالمي للفكر الإسلامي - القاهرة: ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.، و الدراسة المفهومية: مقاربة تصورية ومنهجية"؛ سعاد كوريم، مجلة إسلامية المعرفة، السنة الخامسة عشرة، العدد ٦٠، ربيع ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.

(٣) - يراجع : في مفهوم المفهوم ومحددات المقاربة المفاهيمية، الطيب بو عزة، مؤسسة مؤمنون للأبحاث والدراسات، ص ٢

عنه، فيصير به النزاع [٢]

وثمَّـةَ نـصٌّ آخـرُ يؤكـد فيـه ضـرورةَ التـأني في تحليـل الألفـاظ والمصـطلحات ومـا تحملـه مـن معـانٍ وأفكـارٍ، حيـث إن الخطـأ في ذلـك يكـون مثـارا للأغـاليط أو مـا عبـر عنـه بقولـه: مثـار الأغـاليط إجمالهـا.[٣] وبقولـه: مثـار التخبـط في الفـروع ينتج عن التخبط في الأصول"[٤]

علـى الجانـب الآخـر يؤكـد القاضـي عبـد الجبـار مُنظِّـر مـذهبِ الاعتـزال ذلـك بقولـه: ولا يمتنـع في اللفظـة أن يختلـف فيهـا اصـطلاح المتكلمـين، فيكـون كـل فريق منهم يستعملها على وجه لأغراض لهم ومذاهب"[٥]

ولقـد اعتبـر العلمـاءُ المفهـوم أو الكلـيَّ هـو الأداة التـي ينـتج عنهـا حكـم في قضـايا الواقـع وفـروع الشـرع والقـانون، ولـن يكـون هنـاك تجديـد بـدون صـناعة المفـاهيم وصـياغتها صـياغة مسـتقلة مبتكـرة، أو مراجعـة المفـاهيم المـراد مراجعتهـا ومـا ينـتج عنهـا مـن أحكـام لتهـذيبها وتشـذيبها وعرضـها مـن جديـد علـى أصـولها مـن جهـة وعلـى النتـائج مـن جهـة أخـرى علـى حـد تعبيـر العلامـة ابن بية.[٦]

---

(٢)- شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل ،أبو حامد الغزالي تحقيق أحمد الكبيسي، ، دار الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٧١م ص ٥٨٨، ٥٨٩،

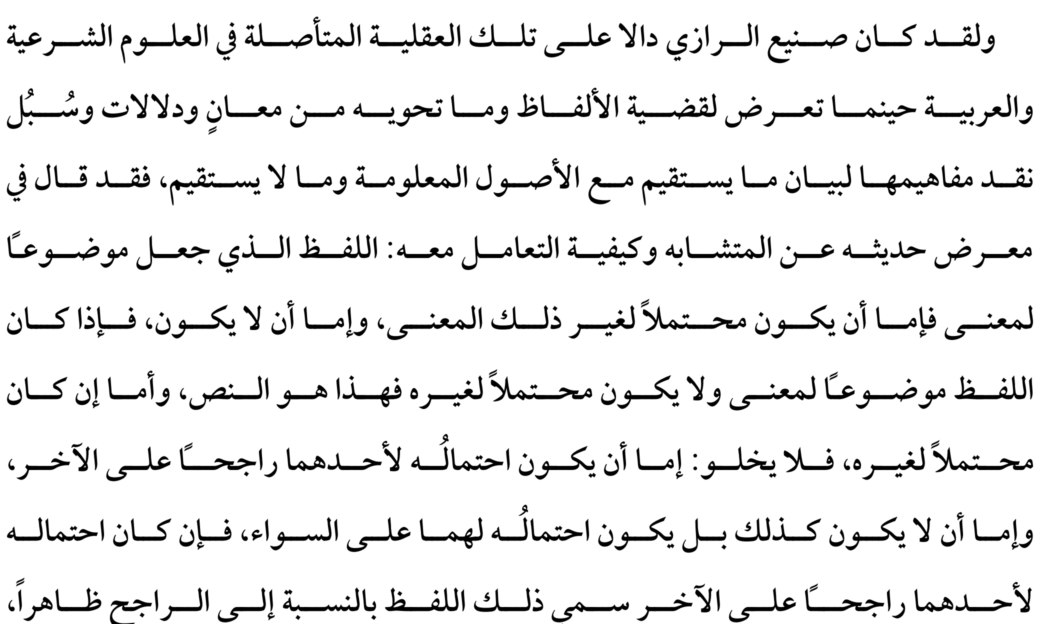
(٣) - الاقتصاد في الاعتقاد، أبو حامد الغزالي، تحقيق عبدالله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م ، ص ٨٩

(٤) - المنخول من تعليقات الأصول، أبو حامد الغزالي، تحقيق محمد حسن هيتو، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة / ١٩٩٨م ص ٣

(٥)- المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار الأسد آبادي، تحقيق مصطفى البغا، مراجعة إبراهيم مدكور، ج ١٤ ص ١٩٩.

(٦) - يراجع : الكلمة التأطيرية لابن بيه في منتدى تعزيز السلم العالمي الثالث. ص ٦







ولقد كان صنيع الرازي دالا على تلك العقلية المتأصلة في العلوم الشرعية والعربية حينما تعرض لقضية الألفاظ وما تحويه من معانٍ ودلالات وسُبُل نقد مفاهيمها لبيان ما يستقيم مع الأصول المعلومة وما لا يستقيم، فقد قال في معرض حديثه عن المتشابه وكيفية التعامل معه: اللفظ الذي جعل موضوعًا لمعنى فإما أن يكون محتملاً لغير ذلك المعنى، وإما أن لا يكون، فإذا كان اللفظ موضوعًا لمعنى ولا يكون محتملاً لغيره فهذا هو النص، وأما إن كان محتملاً لغيره، فلا يخلو: إما أن يكون احتمالُه لأحدهما راجحًا على الآخر، وإما أن لا يكون كذلك بل يكون احتمالُه لهما على السواء، فإن كان احتماله لأحدهما راجحًا على الآخر سمي ذلك اللفظ بالنسبة إلى الراجح ظاهراً، وبالنسبة إلى المرجوح مؤولاً، وأما إن كان احتماله لهما على السوية كان اللفظ بالنسبة إليهما معًا مشتركًا، وبالنسبة إلى كل واحد منهما على التعيين مجملاً" [٢] ثم يقف موقف الناقد ممن يحمل المحكم على المتشابه أو يجعل المتشابه محكما، موضحا أن ذلك مسلك لا يستقيم مع ما تقتضيه قواعد العلم.

ولقد استلهم العلماء هذا المنهج من القرآن الكريم الذي عني بتصحيح المفاهيم ونقدها من مثل قول الله تعالى: قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِنْ قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِنْ تُطِيعُوا اللهَ وَرَسُولَهُ لا يَلِتْكُمْ مِنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا إِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ" [٣] ففي هذه الآية تلحظ دقةَ القرآن في تصحيح المفاهيم وتوضيح الفرق بين الإيمان والإسلام ووضع اللفظ بإزاء المعنى وتصحيح المفهوم المغلوط لهؤلاء القوم.

---

(٢) - مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، الرازي، دار الفكر، الطبعة الأولى، الجزء السابع ص ١٨١

(٣) - سورة الحجرات آية رقم ١٤



وبالعودة إلى ما سطره الغزالي في كتابه "الاقتصاد في الاعتقاد" يتضح لنا كيف تسنى له أن يقيم تصالحا بين الألفاظ والمعاني وأن يرتب العلاقة بينهما ترتيبا دلاليا معرفيا سديدا. [٢] كل ذلك نابع من نقد المفاهيم وتحرير مواطن النزاع، حيث إن تقرير المعاني أولا ثم النظر في الألفاظ ثانيا قد يُعلم من خلالها أن الاختلاف الناشئ إنما هو مجرد اصطلاحات لا تتغير بها المعقولات.

ولقد كان توضيحُ حجة الإسلام للمعتقد أو نقدُه لمفاهيم المخالفين من خلال بيان أن أهلَ السنة "تحققوا أن لا معاندة بين الشرع المنقول والحق المعقول، وعرفوا أن ما ظنه الحشوية من وجوب الجمود على التقليد، واتباع الظواهر ما أتوا به إلا من ضعف العقول وقلة البصائر، وأن تغلغل الفلاسفة وغلاة المعتزلة في تصرف العقل حتى صادموا به قواطع الشرع، ما أتوا به إلا من خبث الضمائر، فميل أولئك إلى التفريط وميل هؤلاء إلى الإفراط، وكلاهما بعيد عن الحزم والاحتياط. بل الواجب المحتوم في قواعد الاعتقاد ملازمة الاقتصاد والاعتماد على الصراط المستقيم" [٣]

وليتمعن من أراد أن يعرف موقع نقد المفاهيم وتبيينها في المنهج الكلامي على هذا النص إذ يقول الغزالي فيه: " فإن قيل: مقدورات الباري تعالى عندكم لا نهاية لها وكذا معلوماته، والمعلومات أكثر من المقدورات، إذ ذات القديم تعالى وصفاته معلومة له، وكذا الموجود المستمر الوجود، وليس شيء من ذلك مقدوراً.

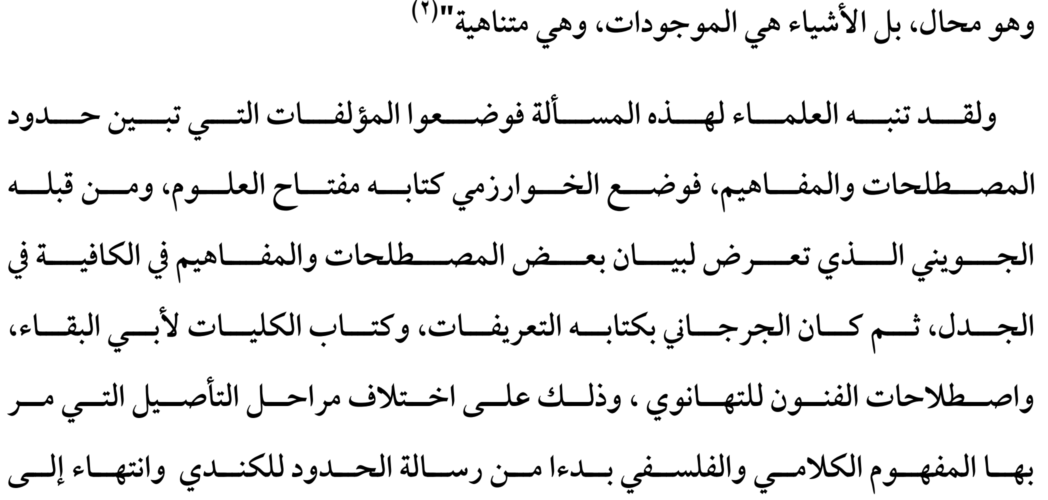
---

(٢) - انظر: هوامش على الاقتصاد في الاعتقاد، عبد الفضيل القوصي، دار البصائر، القاهرة، ص ١٠

(٣) - الاقتصاد في الاعتقاد ص ٩

قلنا نحن: إذا قلنا لا نهاية لمقدوراته، لم نرد به ما نريد بقولنا لا نهاية لمعلوماته بل نريد به أن الله تعالى صفة يعبر عنها بالقدرة، يتأتى بها الإيجاد، وهذا التأتي لا ينعدم قط.

وليس تحت قولنا: هذا التأتي لا ينعدم - إثبات أشياء فضلاً عن أن توصف بأنها متناهية أو غير متناهية، وإنما يقع هذا الغلط لمن ينظر في المعاني من الألفاظ، فيرى توازن لفظ المعلومات والمقدورات من حيث التصريف في اللغة، فيظن أن المراد بهما واحد ـ هيهات، فلا مناسبة بينهما ـ ثم تحت قولنا: المعلومات لا نهاية لها أيضًا سر يخالف السابقَ منه إلى الفهم، إذ السابقُ منه إلى الفهم إثباتُ أشياء تسمى معلومات لا نهاية لها، وهو محال، بل الأشياء هي الموجودات، وهي متناهية"(٢)



ولقد تنبه العلماء لهذه المسألة فوضعوا المؤلفات التي تبين حدود المصطلحات والمفاهيم، فوضع الخوارزمي كتابه مفتاح العلوم، ومن قبله الجويني الذي تعرض لبيان بعض المصطلحات والمفاهيم في الكافية في الجدل، ثم كان الجرجاني بكتابه التعريفات، وكتاب الكليات لأبي البقاء، واصطلاحات الفنون للتهانوي ، وذلك على اختلاف مراحل التأصيل التي مر بها المفهوم الكلامي والفلسفي بدءا من رسالة الحدود للكندي وانتهاء إلى طور الاستقصاء كما عند الجرجاني في التعريفات.(٣)

وكذا اهتم المعاصرون أيضا بهذه القضية كالدكتور محمد عمارة

---

(٢) - الاقتصاد في الاعتقاد، الغزالي، تحقيق أنس عدنان الشرقاوي، طبعة دار المنهاج ص١٠٠.

(٣) - يراجع: القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل، طه عبد الرحمن ص ١٩٥، و تحيز المفاهيم والمصطلحات محمد همام، مؤسسة مؤمنون للأبحاث والدراسات ص ١٤ وما بعدها.

والدكتور طه عبد الرحمن والدكتور علي جمعة والعلامة عبد الله بن بيه وغيرهم مما يجعلنا نقول بأن إجابات أسئلة الواقع لا تتم إلا بصياغة مفاهيم صحيحة مدققة، وصياغة هذه المفاهيم لا تتم إلا بعد تمهيد الأصول، إذ المفاهيم مستودَعات كبرى للمعاني والدلالات كثيرا ما تتجاوز البناء اللفظي، وتتخطى الجذر اللغوي لتعكس كوامن فلسفة الأمة، ودفائن تراكمات فكرها ومعرفتها. (٢)

إن ما نقصده ونروم إليه مما سبق هو تأسيس رؤية نقدية إبداعية على مقتضى المجال التداولي الإسلامي لغةً وفكراً وعقيدةً، ليتميز بها المتكلم في معترك الحضارة المعاصرة، وتقوم على مراجعة المفاهيم ونقدها وإنشاء ما ينسجم مع ما يستشكله ويُستدَلُّ عليه في مجاله الإسلامي العربي.(٣)

---

(٢) يراجع: بناء المفاهيم ج ١، ص ٧.

(٣) يراجع:: نظرة في المشروع الفكري للدكتور طه عبد الرحمن ، عباس أرحيلة، كلمة في منتدى الحكمة للمفكرين والباحثين، ٢٠٠٦م.



المبحث الثاني

إشكالات المفاهيم



إذا علمنا أن الحوار أو التناظر حول قضية ما لا يتم إلا من خلال ما يسمى بالاستعمال من خلال المتكلم، والحمل من خلال السامع ، والوضع قبلهما، وهو جعل اللفظ بإزاء المعنى، وذلك حملا للفظ على معنى من معانيه، وأن ذلك شرط في إنتاج حوار ناجع، تأكد لنا أن ما نعانيه من فوضى فكرية متأزمة تكاد تقضي على الهوية أو تستلب الانتماء إنما تعود إلى تلك التحولات الجذرية في استخدام المفاهيم الأصيلة في غير مواضعها عن عَمْد تارة، وعن جهل وسُوءِ قصد تارةً أخرى، مما سبَّب نوعا من العماء المعرفي والغموض الفكري إن صح التعبير، فما أكثر المفاهيم المتداولة والتي نمت في خارج إطارها العلمي المنضبط واستخدمها العامة والخاصة على حد سواء مما زاد الأمر تعقيدا وغموضا، فما مفهوم الأصولية مثلا في تراثنا وفي اللسانيات الحديثة؟ وبأي معنى صار مستخدما؟ وما الولاء والبراء؟ وما الإرهاب، وما علاقته بالدين؟ وما الحرية؟ وهل يمكن أن نستخدم مفهوم الحرية كما هو في وضعه الحالي بعيدا عن المسؤولية؟ وما الجهاد، وهل له علاقة بالإرهاب؟

ولعل أكثر ما يشغل بال المتخصصين وغيرهم سؤال التجديد، فما هو؟ هل يعنى به ذلك الاتساق المعرفي المرتبط بالغرب وبإرآئه المختلفة والمتنوعة، وبما يحمله المصطلح من الإشارة إلى ذلك الصراع الذي تم بين الكنيسة والعلم في القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلادي، فيكون التجديد بمثابة قطيعة معرفية كاملة مع القديم، أو بالتعبير الذي تستلذه أقلام

المنافحين عن هذا المنحى بقولهم: الخلاص من القديم لتجاوز الراهن الأليم.

أو يعنى به العودة إلى الأصول وإحيائها في حياة الإنسان المسلم بما يمكنه من إحياء ما اندرس وقويم ما انحرف ومواجهة الحادثات من خلال فهمها وإعادة قرائتها من أجل تنزيلها على الواقع مع مراعاة المصالح المتغيرة(٢)؟.

وإن بعض المفاهيم كالإيمان والاجتهاد والعلم والجهاد وطاعة ولي الأمر كانت ـ وما تزال ـ سياجا آمنا وركنا حصينا في الحفاظ على هوية الأمة، غير أن فهمها على غير الوجه المقصود منها وتشكُّلها في أذهان أصحابها بتلك الكيفية المغلوطة انعكست نتائجها وتبدلت مقاصدها فصارت مصدر بغي وعدوان وهتك لأعراض الأمة وأوصالها.

وإذا كان دمج الواقع مطلوبا في مدلول المفهوم الجديد أو المتحول كما يقول بعض الفلاسفة أن الفلسفة إذا لم تبن على إشكالات الواقع تكون مجردة.

ولقد سبقهم إلى ذلك المتكلمون حينما جعلوا من علم الكلام تلك الأداة التي تُقَوِّمُ الواقع الفكري للمجتمع ، وربما كانت نشأة علم الكلام وتطوره وبناء مدارسه خير شاهد على اهتمام علم الكلام ومفاهيمه بقضايا الواقع على درجات متفاوتة وإن خبت هذا الاهتمام وخمدت ناره في العصور المتأخرة.

(٢) انظر: بناء المفاهيم، ج ١، ص ٣٠٤ وما بعدها.



ومن جهة أخرى " فإذا كان رفع الالتباس عن مفاهيمنا المتداولة يمثل مقصدا فكريا ومطلبا مستعجلا ، فإن المقصد العملي من ذلك يتجلى في كون المفاهيم التي تتعرض لذلك النوع من التساهل في التداول والاستعمال ، ليست بالأمور الهينة ولا هي بالقضايا الشكلية أو العرضية في حياتنا... ونظرا لذلك فقد صار مؤكدا أن إصلاح أوضاعنا العملية رهين بإصلاح مفاهيمنا وأحكامنا" (٢)



وهذه المشكلة المفاهيمية ربما ترجع في أحد أسبابها إلى الحقول اللغوية، والتي شكلت حينا من الزمن مثار خلاف كبير بين المتكلمين انتهت في آخر الأمر إلى نزاعات لفظية كما نبه الغزالي إلى ذلك في كثير من المسائل، والذي كان صاحب الفضل في التقعيد لهذا النوع من النقد، مما كان له أثر كبير في ضبط منهجية المتكلمين من بعده كالرازي والآمدي وجل علماء الأشاعرة.

ولا عجب في ذلك فمشكلة المفهوم تعرض لها النص القرآني -- كما أسلفت -- " وكأنه سلسلة من محاولات تصحيح المفاهيم وضبط دلالات المصطلحات المتداولة في المجال الاعتقادي والأخلاقي والتشريعي وذلك بأسلوب حِجاجي حواري لخلْق علاقة تواصلية مع جميع المخالفين، سعيا نحو أصولٍ جامعةٍ ومقاصدَ مشتركةٍ تُبقي على روابط الاتصال مع المخالف على الرغم من الاختلافات الحضارية والمتغيرات الزمانية والمكانية"(٣)

وثمة مشكلة أخرى تكمن في أولئك الذين حاولوا التغلب على هذه المشكلة بمشكلة أعوص أدت إلى تعميق الهوة وبسط ساحة الخلاف بين

(٢) - فقه وشرعية الاختلاف في الإسلام مراجعات نقدية في المفاهيم والمصطلحات الكلامية، عبد المجيد الصغير.دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١١م/ ص ٣٦/ ٣٧ بتصرف يسير.

(٣) - فقه وشرعية الاختلاف في الإسلام ص ١٣٩ بتصرف.

المتنازعين فاستجلبوا مفاهيم أدت وظيفتها في مكانها وزمانها وبيئتها التي نشأت فيها، ولكن ليس بالضرورة أن تؤدي الوظيفة نفسها هنا، إذ إن الواقع المتغير بزمانه ومكانه وأشخاصه وأحواله يحتم علينا غير ذلك.



ولما تغافل هؤلاء عن ثقافة الأمة وإطارها المرجعي برزت مشكلة علاقة الوحي الذي هو مقوِّمٌ ومعيارٌ مع تلك المفاهيم الشائعة في الأوساط العامة، والتي تخالف الوحي مخالفة ظاهرة نتج عنها رفض هذه المفاهيم عن موقف واعٍ بها، لا عن تجاهل لها.[٢]

ومما ينبغي التنبه له أنه ليس المطلوبَ إبداعُ مفاهيم متكثرة إلى حد يجعل الحقيقة تضيع وسط الكم الهائل منها، أو الإتيانُ بمفاهيم من ثقافات وافدة لا تخدم واقعنا، ونَحْتُ مصطلحات تحمل في طيها عناصر رفضها.

وكما نعلم أن المعهود عند العلماء أن اللغة وضعت لبيان الواقع ومقتضياته لا لبيان نفس الأمر، فلنستعمل لغتنا لبيان واقعنا لا أن نستخدم لغة غيرنا لبيان واقعنا.

---

(٢) - يراجع: المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم ، الدكتور علي جمعة، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م، ص ٢١



المبحث الثالث

وقفات كلامية في نقد المفاهيم

لعله من المستحسن أن نصدر الكلام هنا عن تلك القضية التي دار حولها رحى الخلاف بين أهل السنة - الأشاعرة خصوصا- والمعتزلة، ألا وهي قضية الكلام الإلهي، فإن الخلاف فيها لا يعدو أن يكون خلافا لفظيا ، ويكاد يكون منحصرا في أمر واحد فقط وهو الكلام النفسي.

ومع انحصار الخلاف حول الكلام النفسي إثباتا أو نفيا، فإن هوة الشقاق بين الفريقين اتسعت بناء على أصلين:

الأصل الأول: في بيان حقيقة الكلام، وخلافهم فيه لم يرد على موضع واحد، فقد قرر المقترح في شرحه على الإرشاد أن " ما اختلف فيه أصحابنا في حده- أي حد الكلام – هو غير المجزوم بحده عند المعتزلة، فإن الكلام الذي حده المعتزلة هو الكلام المؤلف من الحروف التي هي الأصوات المقطعة، والذي اختلف أصحابنا في حده هو الكلام النفسي وهم – أي المعتزلة- نافوه" (٢)

وعلى ذلك فيكون ما ذكره المعتزلة في الكلام بمثابة اصطلاح لهم وليس حدا، لأن الحد لا يثبت لما لا جنس له ولا خاصية، والكلام عند جمهور المعتزلة لا جنس له، ولا ذات متميزة بخاصية عن سائر الذوات.(٣)

---

(٢) - شرح الإرشاد إلى أصول الاعتقاد، مظفر بن عبد الله المصري المشهور بالمقترح، تحقيق : نزيهة امعاريج، طبع: مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث- المغرب، ج٢ ص٣٥٦

(٣) - يراجع: شرح الإرشاد ج٢ ص ٣٥٧، المغني ج١٢ ص ، إتحاف المريد بجوهرة التوحيد، اللقاني، تحقيق د: فتحي أحمد عبد الرازق، الطبعة الرابعة ٢٠١٧م، ص ٥١.

الأصل الثاني: في بيان معنى كون المتكلم متكلما، قرر أهل السنة أن المتكلم هو من قام به الكلام، أي أن الكلام صفة للمتكلم، بينما قرر المعتزلة أن المتكلم هو من فعل الكلام، فيكون الكلام فعلا للمتكلم لا صفة له.(٢)

وإذا تقرر ذلك علم أن النزاع الواقع بين الفريقين محصورا في إثبات المعنى النفسي أو نفيه، فإن أثبته المعتزلة فلا يمكنهم نفي قدمه.(٣)

بل إن صح ما نسب إلى أبي هاشم الجبائي من أنه يثبت كلام النفس ويسميه الخواطر فتكون المخالفة في التسمية فقط، وقد نسب إلى الجبائي نفسه أنه يرى الكلام حروفا تقارن الحروف المكتسبة.(٤)

هذه واحدة من كبريات المسائل التي قد يكون لنقد المفاهيم فيها دور كبير في ضبط المنهج الكلامي عند أهل السنة حيث فرقوا بين الكلام اللفظي الحادث الدال، وبين الكلام النفسي القديم المدلول عليه، بينما كان الخلاف قبل الأشعري متعلقا بين القول بالحدوث على طريقة المعتزلة والقول بالقدم على طريقة السلف دون تعرض لوجود كلام نفسي وراء تلك الكلمات.(٥)

- **أفعال الله تعالى**:

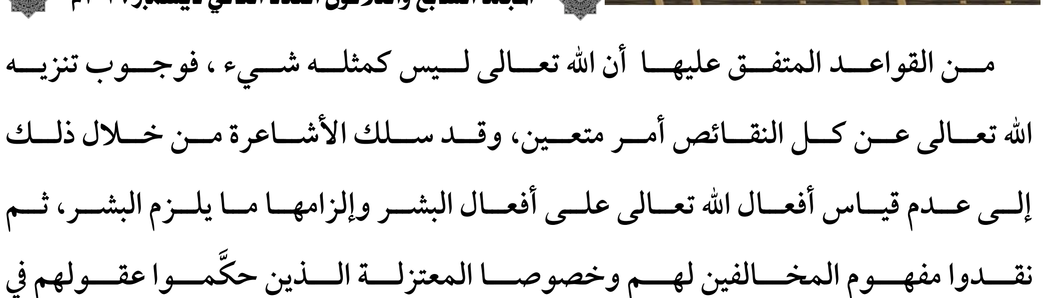
---

(٢) - يراجع: إتحاف المريد بجوهرة التوحيد، اللقاني، تحقيق د: فتحي أحمد عبد الرازق، الطبعة الرابعة ٢٠١٧م، ص ٥١.

(٣) - محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين ، الرازي، ص ١٧٣ ، و ١٨٤/ هوامش على العقيدة النظامية ،د محمد عبد الفضيل القوصي، مكتبة الإيمان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٦م، ص ٢٥٩/٢٦٠.

(٤) - المغني ج ١٢ ص ٨، شرح الإرشاد للمقترح، ٣ص٣٦٠ ، ٣٦١

(٥)- راجع: هوامش على العقيدة النظامية، ص ٢٦٩ وما بعدها...وانظر كيف كان موقف الشهرستاني والإيجي من هذه التفرقة الأشعرية وتبنيهما القول بأن كلام الله القديم شامل للمعنى النفسي والكلام اللفظي جميعا . وعواقب القول بأحد الرأيين.



من القواعد المتفق عليها أن الله تعالى ليس كمثله شيء ، فوجوب تنزيه الله تعالى عن كل النقائص أمر متعين، وقد سلك الأشاعرة من خلال ذلك إلى عدم قياس أفعال الله تعالى على أفعال البشر وإلزامها ما يلزم البشر، ثم نقدوا مفهوم المخالفين لهم وخصوصا المعتزلة الذين حكَّموا عقولهم في أفعاله تعالى تحسينا وتقبيحا وفق عمدتهم ومنهجيتهم القائمة على قياس الغائب على الشاهد وما ذلك إلا "لقصور فِطَرهم في المعارف الإلهية واللطائف الخفية الربانية، ووفورِ غلَطهم في صفات الواجب الحق وأفعال الغنى المطلق "(٢)



ولقد أدى تشبثهم بهذا المنهج إلى إلزامات تتولد من خلال هذه القضايا تنفر منها العقول السوية، كقولهم في الأعواض والتعديل والتجوير والأغراض واللطف والصلاح والأصلح.

وجريا على المنهج المنضبط لأهل السنة فقد قرروا في بداية الأمر أنه لا تحسين ولا تقبيح بالعقل بمعنى استحقاق المدح أو الذم بل ذلك أمر شرعي، ونقدوا مفهوم التحسين والتقبيح لدى مذهب الاعتزال، وهذا ما نقف عليه من خلال كلام حجة الإسلام الغزالي.

- **مفهوم الحسن والقبح العقليين:**

في واحد من المفاهيم التي أضحت مثار تمايز بين مذهب الاعتزال وأهل السنة مفهوم الحسن والقبح، وقد درَج الأشاعرة في بيان هذا المفهوم وتعدد دلالاته فجعلوه ثلاثة أقسام: قسم يكون بمعنى الكمال والنقص كمفهومي

---

(٢) - شرح المقاصد سعد الدين التفتازاني، تحقيق إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، القاهرة، ج ٢ ص ١٢٣

العلم والجهل، وقسم يكون بمعنى موافقة الغرض أو المخالفة له كالعدل والظلم، وهذان المعنيان مما لا ينازع فيه المعتزلة أو غيرهم فالعقل يستقل بإدراكهما.

والقسم الثالث هو ما يترتب عليه مدح أو ذم ، ثواب أو عقاب، وهنا منشأ النزاع، فالحسن عند أهل السنة ما قيل فيه: افعلوه، والقبيح ما قيل فيه: لا تفعلوه، أو ورود الثناء والمدح عليه من الله تعالى، فمردُّ الأمر كله إلى الشرع لا إلى العقل.

والمعتزلة وبعضُ الناس ذهبوا إلى أن العقل له قدرة على معرفة هذا النوع قبل ورود الشرعِ بناءً على قياس الغائب على الشاهد، إذ إن الحسن والقبح لا يختلفان شاهدا وغائبا كما يقول القاضي عبد الجبار.

ومستند المعتزلة في ذلك هو ضرورية الحُسن والقبح .. ولقد توجه نقد الأشاعرة لادعاء الضرورة ابتداء ورفض التسوية في الحُسن والقبح بين الشاهد والغائب انتهاء.

ولقد نقد حجة الإسلام ذلك المفهوم بفك الارتباط بين الحَسَن والقبيح ووصفهما بأن الحسن والقبح أمر ذاتي فيهما أي جزء من ماهيتهما أو صفة ذاتية لهما، فنقد ذاتية الحسن والقبح وإثبات نسبيتهما أمر مسوغ لنقد المفهوم ومرتكزاته. ولقد سبق الغزالي إلى القول بما يسمى بغلطات الوهم الثلاث[٢] والتي انتهت به إلى تقويض ذاتية الحسن والقبح وجعلتها رمادًا بعد نار وأثرًا بعد عين، وإن كان المعتزلة بعد ذلك تكلموا بما يسمى بالوجوه

---

(٢)- انظر: الاقتصاد في الاعتقاد، ص ٩٢، والمستصفى في علم الأصول، الغزالي، تحقيق محمد سليمان الأشقر، دار الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م ج١ ص ١١٦.



والاعتبارات إلا أنهم لم ينفكوا عن القول بالتحسين والتقبيح العقليين.

وعلى كل فلقد انتهى الغزالي إلى أن معنى الحسن في أفعاله تعالى : أنه لا تبعة عليه فيها ولا لائمة ، وأنه فاعل في ملكه الذي لا يساهم فيه.[٢] وينتقدُ مفهومَ المعتزلة القاضي بأن أفعاله تخرج عن دائرة القبح المرتبط باستحقاق الذم إذ يستحيل عليه تعالى أن يفعل ما تستقبحه العقول.[٣]



يقول الغزالي:" لقد خاض الخائضون فيه وطولوا القول في أن العقل هل يحسن ويقبح وهل يوجب. وإنما كثر الخبط لأنهم لم يحصلوا معنى هذه الألفاظ واختلافات الاصطلاحات فيها وكيف تخاطب خصمان في أن العقل واجب وهما بعد لم يفهما معنى الواجب، فهما محصلاً متفقًا عليه بينهما، فلنقدم البحث عن الاصطلاحات ولا بد من الوقوف على معنى ستة ألفاظ وهي: الواجب، والحسن، والقبيح، والعبث، والسفه، والحكمة؛ فإن هذه الألفاظ مشتركة ومثار الأغاليط إجمالها، والوجه في أمثال هذه المباحث أن نطرح الألفاظ ونحصل المعاني في العقل بعبارات أخرى ثم نلتفت إلى الألفاظ المبحوث عنها وننظر إلى تفاوت الاصطلاحات فيها"[٤]

ويتأكد المعنى عنده بقوله: أكثر الأغاليط نشأت من ضلال من طلب المعاني من الألفاظ[٥]

وقد ترتب على نقد الغزالي لهذا الأصل - أعني مصطلح التحسين

---

(٢)- الاقتصاد في الاعتقاد ص ٨٩

(٣)- لمزيد من الكلام في هذه القضية راجع: المجموع في المحيط بالتكليف، القاضي عبد الجبار المعتزلي، جمع ابن متويه، تحقيق بان بترس، دار المشرق، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٩م ج ٣، ص ٢٩٩ وما بعدها، المغني في أبواب التوحيد والعدل، ج ١٤، ص ٥٣

(٤)- الاقتصاد في الاعتقاد ص ٨٩

(٥) - المرجع السابق ص٢٠



والتقبيح العقليين - نقد ما ترتب عليه من فروع، فما الصلاح والأصلح وما التعديل والتجوير وما الأعواض إلا نتائج التحسين والتقبيح العقليين، وقد توسل في ذلك بالأمثال التي تعين على فهم المدارك العقلية، إذ يقول: "ومن نظر إلى الحقائق من الألفاظ ربما تحير عند كثرة الألفاظ تخيّل كثرة المعاني. والذى تنكشف له الحقائق يجعل المعاني أصلاً والألفاظ تابعًا، وأمر الضعيف بالعكس؛ إذ يطلب الحقائق من الألفاظ"(٢) .. هذا من ناحية... ومن ناحية أخرى ينقد تمثيلات الخصوم في تثبيت مفاهيمهم، وذلك بناء على ما صدَّر به كلامه من أن جملة أفعاله تعالى جائزة لا يوصف شيء منها بالوجوب.

ثم توسع الإمام الرازي بعد ذلك في استخدام منهج التمثيل، وترجم الإمام البيضاوي هذا المنحى وبين علته، حيث يقول: " فإن التمثيل إنما يصار إليه لكشف المعنى الممثل له ورفع الحجاب عنه، وإبرازه في صورة المشاهد المحسوس؛ ليساعد فيه الوهمُ العقلَ ويصالحه عليه؛ فإن المعنى الصرف إنما يدركه العقل مع منازعة من الوهم؛ لأن مِن طبعِه الميل إلى الحس وحب المحاكاة، ولذلك شاعت الأمثال في الكتب الإلهية وفشت في عبارات البلغاء وإشارات الحكماء" (٣)

- **مفهوم الحرية أو الفعل الإنساني:**

من المصطلحات المستحدثة والتي لها تعلق بالفعل الإنساني مصطلح الحرية، والذي تبلورت حوله الفلسفات المعاصرة، وقد ظن بعض الباحثين

---

(٢)- مشكاة الأنوار، أبو حامد الغزالي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص ٦٥

(٣) - أنوار التنزيل وأسرار التأويل. ناصر الدين عبد الله البيضاوي، دار الفكر، بيروت، ج ١ ص ٢٥٤

أن مفهوم المصطلح بغض النظر عما يستعمل له في وقتنا لم يتناول في علم الكلام، ولكنه لم يدر أن العلماء تناولوا ذلك تحت مسألة القضاء والقدر والفعل الإلهي وعلاقة فعل العبد بفعل الله تعالى، أو استخدموا مصطلح الاختيار والمسؤولية ليكون أليق بالمكلف وأنه مسؤول ومحاسب عن اختياره النابع عن حرية تامة، وقد انتهى الأشاعرة في تلك المسألة إلى القول بما يسمى بالكسب.



قال التفتازاني " لمّا ثبت بالبرهان أن الخالق هو الله تعالى، وبالضرورة أن لقدرة العبد وإرادته مدخلاً في بعض الأفعال، كحركة البطش دون البعض كحركة الارتعاش، احتجنا في التقصي عن هذا إلى القول بأن الله تعالى خالق كل شيء والعبد كاسب.

وتحقيقه أن صرف العبد قدرته وإرادته إلى الفعل كسبٌ، وإيجاد الله تعالى الفعلَ عقيب ذلك خلقٌ، والمقدور الواحد دخل تحت القدرتين لكن بجهتين مختلفتين، فالفعل مقدور لله تعالى بجهة الإيجاد، ومقدور العبد بجهة الكسب."(٢)

وخلاصة الكلام فيها عند أهل السنة أن الماتريدية يرون " أن فعل العبد يسمى كسبًا لا خلقًا وفعل الله تعالى يسمى خلقًا لا كسبًا، واسم الفعل يشملهما،... وعند الأشعرية الفعل عبارة عن الإيجاد حقيقة إلا أن الكسب يسمى فعلا مجازاً. "(٣) ثم نبه الغزالي بعد ذلك إلى أنه " لا مشاحة في

---

(٢) - شرح العقيدة النسفية، تحقيق مصطفى مرزوقي، دار الهدى، الجزائر، ص ٦٩، ٧٠

(٣) - البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين، نور الدين الصابوني، تقديم : فتح الله خليف، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م، ص ١١٣

الأسامي بعد فهم المعاني."(٢)

فمسألة الكسب أو فعل العبد وعلاقته الفعل الإلهي من كبريات المسائل التي دارت رحى نقد المفاهيم حولها، حتى غدا قول المعتزلة بالقدرة المستقلة للعبد السابقة على الفعل نوعا من الجبر، وقول الأشعري بالكسب والقدرة الحادثة المقارنة للفعل المعين نوعا من الإرادة الحرة.

والغزالي في حله لهذه الإشكالية يوجه النظر إلى أمرين: الأول: ضرورة التفرقة بين الفعل الاختياري والاضطراري إذ القدرةُ ثابتة في الأول منتفية في الثاني، والأمر الثاني: شمول وعموم قدرة الله تعالى للمكنات. ثم يقرر أن القدرة الإلهية هي التي توجد الفعل بيد أننا نلاحظ وجود قدرة حادثة للعبد أثناء الفعل وهو ما يطلق عليه الكسب، وهو ما يعني تعلق القدرة الحادثة بالمقدور من جهة أخرى غير جهة الإيجاد، منتهيا إلى القول بأنه لا بد من " إثبات قدرتين متفاوتتين، إحداهما أعلى والأخرى بالعجز أشبه مهما أضيفت إلى الأعلى، وأنت بالخيار بين أن تثبت للعبد قدرة توهم نسبة العجز للعبد من وجه، وبين أن تثبت لله سبحانه ذلك تعالى الله عما يقول الزائغون. ولا تستريب إن كنت منصفًا في أن نسبة القصور والعجز بالمخلوقات أولى بل لا يقال أولى لاستحالة ذلك في حق الله تعالى "(٣)

ولعل المُطالع يقف على ما مجهود العلماء في إثبات اختيار الإنسان ومسؤوليته عن فعله ولكنهم تجنبوا استخدام لفظ الحرية لما يشمله من

(٢) - الاقتصاد في الاعتقاد ص ٥٧.

(٣) - الاقتصاد في الاعتقاد ص ٥٨، ويراجع في عرض المسألة ووجوهالخلاف فيها هوامش على الاقتصاد في الاعتقاد ص ١٨٣ وما بعدها

إشكالات قوية إذ تقود إلى التحلل من المسؤولية وعدم تحمل تبعات اختيارية ، لذلك جنح علماء الإسلام إلى لفظ الاختيار بما يوحيه من المسؤولية عن نتيجة ما يختار وبذلك لا تعم الفوضى محل النظام باسم الحرية المزعومة.(٢)

إن صناعة المفهوم راعى فيه علماء الكلام الفعل الإلهي والفعل الإنساني ولم يطغ عندهم جانب على جانب، وعلى النقيض من ذلك ذهب دعاة الحرية في العصر الحديث إذ غلبوا الجانب الإنساني المحض وأسقطوا الجانب الإلهي مما يدل على عوار منهجي في صناعة المفاهيم ونقدها. ولعل ذلك نتيجة توسلهم بمناهج لا تلائم طبيعة المفهوم وثقافة الأمة وإطارها المرجعي.(٣)

مفهوم الرؤية:

انطلاقا من قاعدة التنزيه المتفق عليها تعدَّدت الآراء في رؤية اللّه تعالى فمن أثبت الرؤية أثبتها على جهة تخالف الرؤية المشاهدة عدا المجسمة والكرامية،إذ أحكام الغيب لا يجري عليها أحكام الشاهد، ومن نفاها نفاها من منطلق الرؤية الحسية التي لا تتفق وقاعدة التنزيه.

فالمجسمة والكرامية بنوا قولهم في جواز الرؤية بناء على قولهم أن الله – تعالى – جسم وأنه في جهة، والرؤية تحصل بالعين عن طريق مقابلة المرئي

(٢)- انظر حديث العروي عن مفهوم الحرية ومدى اعتماده على تاريخ الغرب كمرجعية لتقويم بعض المصطلحات والمفاهيم الإسلامية، ثم انظر نقد عبد المجيد الصغير لهذا المنحى في كتابه فقه وشرعية الاختلاف ص ١٩٠ وما بعدها.

(٣) - راجع كتابات حسن حنفي في هذا الجانب في موسوعته من العقيدة إلى الثورة، ومحمد عابد الجابري في مشروعه الفكري نقد العقل العربي. والمقام لا يسمح بعرض نصوصهما ونقدها هنا فارجع إليهما إن شئت.

في الجهة.

والأشاعرة والماتريدية قالوا بأن مصحح الرؤية هو الوجود، لذا فرؤية الله جائزة عقلا وواقعة شرعا ، ولكنها ليست كالرؤية الحسية ولا يشترط فيها ما يشترط في الرؤية الحسية، فأحكام الغائب لا تجري عليها أحكام الشاهد، وبناء على هذا المنهج نقد المتكلمون من أهل السنة مفهوم الرؤية عند الكرامية كما نقدوا استحالتها عند المعتزلة.

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

يقول الأشعري في نقد مفهوم المعتزلة للرؤية والتسوية بينها وبين العلم" إنَّ ردَّ حكم المرئي إلى المعلوم لا من حيث إن حكم المرئي حكم المعلوم من كل وجه، ولكن النافين للرؤية يسلكون في نفيها طرقَ الاعتبار بالمرئيات في الشاهد، وأرادوا أن يسوّوا بين المرئيين في الشاهد والغائب في الأحكام والأوصاف التي عليها المرئيات في الشاهد، فأراهم أن ذلك لو كان اعتباراً صحيحًا لوجب مثله في المعلومات، وكل ما فصلوا به بين المعلومَيْن في الشاهد والغائب، فصل بمثله بين المرئيين، وكثيراً ما يستدل ابتداءً بمثل هذه الطريقة في أنه إما نفيٌ أو إثباتٌ، إجازة أو إحالة، فالإجازة ما قلنا، والإحالة لا تخلو من هذه الوجوه التي تنتقض بما ذكر في المعلوم، وكذلك كان يقلب في الرائي والعالم وسائر أوصاف المرئي مما خالف فيه الشاهد الغائب"(٢)

ومؤدَّى كلام الأشعري هنا " أن العلم في الشاهد له أحكام خاصة، ككونه حادثًا وبأسباب خاصة كالنظر، ويقبل الزيادة والنقصان، ولكن العلم في الغائب لا يصح كونه كذلك، إذن نحن فرَّقنا بين أحكام العلم في الشاهد وفي

---

(٢) - مجرد مقالات الأشعري، ابن فورك، تحقيق احمد عبد الرحيم السايح، ص ٩٠



الغائب، وهذه التفرقة متفق عليها، هذا هو الأصل الأول.

وبناءً على ذلك، لو سلمنا أن الرؤية شاهداً تشرط بالمقابلة والاتصال بشعاع وكون المرئي محدوداً، فإن أثبتناها في الغائب كذلك، لزمنا إثبات صفات لا يصح إثباتها لله تعالى، كالحدِّ وغيره من صفات الأجسام، إذن فلم لا نثبتها غائبًا مع نفي هذه الشروط، كما فعلنا بخصوص العلم."[٢]

ونصُ كلام الغزالي يقطع الطريق على كل متأول في الرؤية سواء بالنفي أو الإثبات مع التجسيم:" الباري سبحانه موجود وذات، وله ثبوت وحقيقة، وإنما يخالف سائر الموجودات في استحالة كونه حادثًا أو موصوفًا بما يدل على الحدوث، أو موصوفًا بصفة تناقض صفات الإلهية من العلم والقدرة وغيرهما. فكل ما يصح لموجود فهو يصح في حقه تعالى إن لم يدل على الحدوث ولم يناقض صفة من صفاته.. وإنما أنكر الخصم الرؤية لأنه لم يفهم ما نريده بالرؤية ولم يحصل معناها على التحقيق، وظن أنا نريد بها حالة تساوي الحالة التي يدركها الرأي عند النظر إلى الأجسام والألوان وهيهات! فنحن نعترف باستحالة ذلك في حق الله سبحانه، ولكن ينبغي أن نحصل معنى هذا اللفظ في الموضع المتفق، ونسبكه ثم نحذف منه ما يستحيل في حق الله سبحانه وتعالى، فإن بقي من معانيه معنى لم يستحل في حق الله سبحانه وتعالى وأمكن أن يسمى ذلك المعنى رؤية حقيقة، أثبتناه في حق الله سبحانه وقضينا بأنه مرئي حقيقة، وإن لم يكن إطلاق اسم الرؤية عليه إلا بالمجاز أطلقنا اللفظ عليه بإذن الشرع واعتقدنا المعنى كما دل عليه العقل."[٣]

وإن كان هناك مَنْ جعَل الخلاف بين أهل السنة والمعتزلة خلافا لفظيا لعدم توارد النزاع على محل واحد، فما نفاه المعتزلة نفاه أهل السنة وما أثبته أهل السنة غير ما نفاه المعتزلة، بيد أن

(٢) - مناقشات مع الفرق المخالفة في موضوع الرؤية، سعيد فودة، ص٣٥

(٣) - الاقتصاد في الاعتقاد ص ٤٣، ٤٤ .

المعتزلة تأولت الآيات بما يسمى بالرؤية القلبية التي هي مزيد علم.[٢]

- **مفهوم صفات الأفعال**:

لما كان مستقرا عند أهل السنة أن جملة أفعاله تعالى جائزة، ولا يوصف شيء منها بالوجوب، تطرق الأشاعرة إلى مفهوم صفات الأفعال وحكموا عليها بالحدوث بينما حكم الماتريدية عليها بالقدم شأنها شأن صفات الذات والمعاني. وقد لحظ كل منهما أمرا وتجنب محظورا، فقد لحظ الماتريدية أن صفة القدرة تعني صحة فعل الشيء أو تركه ولكنها لا تعني الإيجاد الفعلي أي التكوين، وتجنبوا أنه تعالى لو سمي خالقا عند توجه صفة القدرة صوب الخلق لاستفاد هذه الصفة عند خلقه الخلق مما يحمل شائبة التغير والخلو في الأزل عن صفة كمال. ولحظ الأشاعرة أنه لا بد من توجه صفة القدرة تجاه الخلق حتى يسمى خالقا أما قبل ذلك فهو خالق وإن كان لا مخلوق ولكن باعتبار أن له القدرة على الخلق، وتجنبوا أنه تعالى لو كان خالقا قديما لكان الخلق قديما معه فيلزم قدم العالم وهو محال.[٣]

فبين الغزالي من خلال تعرضه لمفهوم صفات الأفعال أن رأب الصدع بين الفريقين ممكن ، إذ الخلاف بينهما خلاف اعتباري بحت، يقول في توجيه الرأيين :" الكاشف للغطاء عن هذا أن السيف في الغمد يسمى صارمًا وعند حصول القطع به وفي تلك الحالة على الاقتران يسمى صارمًا، وهما بمعنيين مختلفين، فهو في الغمد صارم بالقوة وعند حصول القطع صارم بالفعل وكذلك الماء في الكوز يسمى مرويًا وعند الشرب يسمى مرويًا وهما

(٢) - انظر: فقه وشرعية الاختلاف ص ١٨٥ وما بعدها ، و مقدمة تحقيق مناهج الأدلة لمحمود قاسم، مكتبه الأنجلو، القاهرة، سنة ١٩٦٩م، ص ٨١

(٣) - يراجع: هوامش على الاقتصاد في الاعتقاد ص ١٨- ٢٠



إطلاقان مختلفان فمعنى تسمية السيف في الغمد صارمًا أن الصفة التي يحصل بها القطع في الحال لقصور في ذات السيف وحدته واستعداده بل لأمر آخر وراء ذاته. فبالمعنى الذي يسمى السيف في الغمد صارمًا يصدق اسم الخالق على الله تعالى في الأزل فإن الخَلْق إذا أجري بالفعل لم يكن لتجدد أمر في الذات لم يكن، بل كل ما يشترط لتحقيق الفعل موجود في الأزل، وبالمعنى الذي يطلق حالة مباشرة القطع للسيف اسم الصارم لا يصدق في الأزل فهذا حظ المعنى. فقد ظهر أن من قال إنه لا يصدق في الأزل هذا الاسم فهو محق وأراد به المعنى الثاني، ومن قال: يصدق في الأزل فهو محق وأراد به المعنى الأول، وإذا كشف الغطاء على هذا الوجه ارتفع الخلاف"[٢]



ولعلنا نعجب من تطويع حجة الإسلام للحقل اللغوي في حل هذه المعضلة، والتي بذل طرفاها الجهد الجهيد في إثبات صحة ما يذهبون إليه، وذلك المذهب مما يتميز به منهج الأشاعرة في توسلهم في كثير من المسائل إلى " التحليل اللغوي للمفاهيم الكلامية قصد البحث عن مواطن للتوفيق واختيار — الحل الوسط- كما أن هذا الأسلوب الفكري الملاحظ في النسق المذهبي للأشاعرة يجعلنا نلاحظ أن الخلاف بينهم وبين المعتزلة لا يعدو أن يكون أحيانا مجرد خلاف لفظي "[٣]

ولنا أن نلحظ هنا كيفية تعامل الغزالي مع المفهوم، مع التأكيد على أن حصره في دلالة واحدة يؤدي إلى النزاع، أما الجمع بين دلالاته المحتملة إذا أمكن يكون أضبط وأكمل في المنهج

(٢) - الاقتصاد في الاعتقاد ، ص ٨٨

(٣) - فقه وشرعية الاختلاف في الإسلام ص ١٧٠

الكلامي.

وإن كلام الغزالي عن صفات الأفعال كان دافعا أو مخفزا لبعض المتأخرين لمحاولة تذويب الخلاف بين الأشاعرة وغيرهم من أهل السنة في بعض المسائل كما فعل الكوراني وعبد الغني النابلسي.

- **مفهوم التولد:**

ولنقف هنا مع الغزالي في نقده لمفهوم التولد عند المعتزلة إذ يقول: ما لا يفهم لا يمكن التصرف فيه بالرد والقبول، فإنَّ كون المذهب مردوداً أو مقبولاً بعد كونه معقولاً. والمعلوم عندنا من عبارة التولد أن يخرج جسم من جوف جسم كما يخرج الجنين من بطن الأم والنبات من بطن الأرض، وهذا محال في الأعراض؛ إذ ليس لحركة اليد جوف حتى تخرج منه حركة الخاتم ولا هو شيء حاو لأشياء حتى يرشح منه بعض ما فيه، فحركة الخاتم إذا لم تكن كامنة في ذات حركة اليد فما معنى تولدها منها؟ فلا بد من تفهيمه، وإذا لم يكن هذا مفهومًا فقولكم إنه مشاهد حماقة، إذ كونها حادثة معها مشاهد لا غير، فأما كونها متولد منها فغير مشاهد، وقولُكم إنه لو كان بخلق الله تعالى لقدر على أن يخلق حركة اليد دون الخاتم وحركة اليد دون الماء فهذا هوس يضاهي قول القائل لو لم يكن العلم متولداً من الإرادة لقدر على أن يَخلق الإرادة دون العلم أو العلم دون الحياة، ولكن نقول: المحال غير مقدور ووجود المشروط دون الشرط غير معقول"(٢)

تعامل الغزالي مع مفهوم التولد وبين أن ما يقول به بعض المعتزلة والفلاسفة في ذلك باطل من كل الوجوه، وربط إبطال ذلك من خلال القول

(٢) - الاقتصاد في الاعتقاد ، ص ٥٩

بعموم قدرة الله تعالى. وهذا ما أشار إليه من قبل الجويني[٢] ثم من جاء بعده.

وإن البحث في المتولدات له علاقة بتحديد نطاق المسؤولية الفردية، ويرتبط ارتباطا وثيقا بقضية العدل الإلهي، والتي ما فتئ المشككون والملحدون يشغبون على المجتمع بمثل هذه الأفكار.

- **مفهوم التكفير وأهل الفترة:**

وفي إطار المراجعات المفاهيمية ينبغي أن نولي اهتماما بذينك المصطلحين الذيْنِ أوجبا افتراقا واختلافا بين أفراد الأمة من جهة وبين الأمة وغيرها من الأمم من جهة أخرى، فمصطلح التكفير ويجاوره مصطلح أهل الفترة وما شابهما من غموض مفاهيمي عند بعض المنتسبين إلى الإسلام شكل حجر عثرة في سبيل حصول تعايش فكري بين أبناء المجتمع الواحد.

ولقد تعرض الغزالي في كتابه فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة لهذين المفهومين متتبعا أوصافهما وبيان ما يجب أن يحملا عليه.

فحدُّ الكفرِ كما يعبِّر الغزالي مما يَعسُر تبيينه ولكنه وضع قرينة " صحيحة مطّردة منعكسة لتتّخذها مطمح نظرك وترعوي بسببها عن تكفير الفرق... فأقول الكفر هو تكذيب الرّسول صلوات الله عليه في شيء ممّا جاء به والإيمان تصديقه في جميع ممّا جاء به... فكلّ كافر مُكذِّب وكلّ مكذّب فهو

---

(٢) - - الإرشاد إلى قوطع الأدلة في أصول الاعتقاد، إمام الحرمين الجويني، تحقيق: محمد يوسف موسى، و محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٥٠م.

كافر فهذه علاقة مطّردة منعكسة " [٢] ومع وجود هذه العلامة لاحظ الغزالي ان الفرق قد تستخدمها دون ضابط في التكفير أيضا قيد ذلك بضرورة معرفة حد التصديق والتكذيب حتى لا يُترَك الأمر للتشهي وذلك في قانون التأويل.

فيقول في معرض الحديث عن أصناف الناس الذين لم يُسلموا والحكم عليهم بالكفر إلى ثلاثة أصناف:

ـ صنف أوّل: لم يبلغهم اسم الرّسول محمّد فهم معذورون

ـ صنف ثان: بلغهم اسمه وبعْثُه وما ظهر عليه من المعجزات وهم المجاورون لبلاد الإسلام والمخالطون لهم، ولم يجد لهم عذرا وعدّهم من الكفّار المخلّدين في النّار

ـ صنف ثالث: بين الدّرجتين بلغهم اسم الرّسول ولم يبلغهم بعْثُه وصفتُه "سمعوا منذ الصّبا أنّ كذّابا مُلبسا اسمه محمّد ادّعى النّبوّة... فهؤلاء عندي في معنى الصّنف الأوّل فإنّهم مع أنّهم سمعوا صفته سمعوا ضدّ أوصافه وهذا لا يحرّك داعية النّظر في الطّلب.[٣]

وما فعله الغزالي في تحرير مصطلح الكفر جدير بأن نقف أمامه كثيرا في مواجهة أولئك الذين نصبوا أنفسهم أوصياء على الأمة وأطلقوا عبارات التكفير والتبديع والتفسيق جزافا دون تحقيق لمناط الأمر وتبيين لشواهده.

---

(٢) - فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمود بيجو، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م. ص ٢٥

(٣) - المرجع السابق ص ٨٤



- **مفهوم القضاء والقدر:**

وإذا ما ولّيْت وجهك صوب مسألة القضاء والقدر وجدتها قائمة على تحرير المفاهيم من عبث المتطاولين عليها، فلتنظر بعين الإجلال إلى الغزالي الذي حول مفهوم السببية والعلية إلى العادة والتكرار، فنقد مفهوم السببية والعلية وجعلها أمورا عادية ومجرد ظواهر تحدث عن الارتباط حتى خلص له مفهومه في القول بأن كل شيء واقع بقدرة الله وقضائه وقدره ونفي العلية في أفعال الله تعالى أو كونه تعالى علة لحدوث العالم.[٢]

وتعليل ما ذهب إليه: أن الجامد لا يمكن أن يُنسب إليه القدرة على الفعل فالنار وهي مادة جامدة لا إرادة لفعل الإحراق، وهو لا يصدر إلا من كائن حي مريد، وما فعله الغزالي في ذلك توثيق وتأكيد للمنهج الكلامي السني في أن الله " **فَعَّالٌ لِما يُرِيدُ**"[٣].

وهذا الكلام عن السببية يؤيده علماء الفيزياء ك"هاينزبرج" و "ماكس بلانك" وغيرهما، إذ يرون أن فيزياء الكم تصور عقلي مبدئي يعبر عن الوجود، وان هذا الوجود ثابت وله طبائع ثابتة.

ويكفيك ذلك النص للسعد التفتازاني حين يعبر عن كون الأمور كلها واقعة بقضاء الله وقدره ويجب الإيمان بذلك إلا أنه يجب أن نفرق بين مفهوم الإيمان بالقضاء والإيمان بالمقضي إذ محصل الإشكال: لو كان الكفر بقضاء الله تعالى ومُرادا له لوجب الرضا به، لأن الرضا بالقضاء واجب، واللازم باطل، لأن الرضاء بالكفر كفر، ويجيب التفتازاني بأن الكفر

---

(٢) - يراجع: تهافت الفلاسفة ، أبو حامد الغزالي ، دار المعارف القاهرة، الطبعة الرابعة، ص ٢٣٩

(٣) - سورة البروج آية رقم ١٦

مقضي لا قضاء، ووجوب الرضا إنما هو بالقضاء دون المقضي"(٢)

وبالجملة فإن ما سبق ليبُرهن على أصالة نقد المفاهيم في منهجيات المتكلمين سواء كانت مناهج جدلية أو عقلية أو نقلية، ولقد استخدمها الغزالي إما في شتى براهينه، وعول عليها كثيرا في تصحيح منهجه وإبطال الآراء الأخرى.

(٢) - شرح المقاصد، سعد الدين التفتازاني، ج ٣، ص ٢٠٩



المبحث الرابع

رؤية منهجية في ضبط مفاهيمنا

من الأمور التي قد يكون متفقا عليها أن مضامينا الفكرية على مختلف مستوياتها يجب أن تحتوي كل هذه التحولات الثقافية التي تعيشها الأمة المعاصرة، ولكي تقوم بدورها في النهوض الحضاري واستكمال البناء المعرفي عليها أن تبدل بالمفاهيم الوافدة التي قد تعرقل حركة النهوض مفاهيم جديدة من داخل البينة العربية تكون لها نفس فاعلية المفاهيم التي يصح أن تتولد منها أحكام وتبنى عليها قواعد تقوم بمهمة التبليغ والتكليف، تأسيسا لتوجه حضاري في إطار التوحيد والعدل والحرية.(٢)

وإن الاختلاف في المضامين والمفاهيم مع الاتحاد في المصطلح أثر شائع في العديد من المصطلحات التي يتداولها العرب والمسلمون، ويتداوله الغرب الحضاري مع تغاير مضامينها في كل حضارة من هاتين الحضارتين.. الأمر الذي يحدث الكثير من اللبس.. مما يستوجب تحديد مفاهيم هذه المصطلحات. (٣)

وإذا كانت منهجيةُ المتكلمين من أهل السنة منضبطة بما يسمى بالقواعد الحاكمة أو الأسس المسلمة والتي يؤدي تجاهلها أو جملها إلى الخلط واللبس، أو ما عبر عنه الغزالي بقوله:" الإجمال مثار الأغاليط" وبقوله: أكثر

---

(٢) - من الكتابات المهمة التي عنيت بهذه الفكرة كتاب الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري لطه عبد الرحمن، فيمكن الرجوع إليه.

(٣) -إزالة الشبهات عن معاني المصطلحات، د محمد عمارة، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى٢٠٠٨م.، ص ٨

الأغاليط نشأت من ضلال من طلب المعاني من الألفاظ[٢]

كما نجد المضامين الغربية والغريبة لكثير من المصطلحات العربية الإسلامية قد أصبحت جزءا من واقعنا الفكري والثقافي الداخلي.. وإذا كان الحوار هو طوق النجاة من هذا الاستقطاب الفكري القائم.. فإن تحرير مضامين المصطلحات واكتشاف مناطق الاتفاق ومناطق التمايز في معاني ومفاهيم هذه المصطلحات.. هو مهمة أساسية، وأولية بالنسبة لأي حوار فكري حقيقي.[٣]

مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية

فإذا كنا نطلب مفاهيم منضبطة لابد لنا أن نقلبها على مختلف وجوهها وأوصافها الذاتية دون ما يحاط بها من أغاليط أو ما عبر عنه الغزالي بغلطات الوهم الثلاث.

ولقد اندفع المتفلسفة العرب، في العصر الحديث في تقليد فلاسفة الغرب، واقتفوا آثارهم، وتعلقوا بأسباب لا تمت إلى أسبابهم؛ فافتقدوا حاسة النقد لديهم، وتقلبوا في أطوار حياتهم من النقيض إلى النقيض. والسر في ذلك "قصور وسائلهم عن الإحاطة بدقائق وسائل من يُقلدون"[٤]. فنُقَّادُ التراث – مثلا – غلب عليهم التوسل بأدوات البحث التي اصطنعوها من مفاهيم الغربيين ومناهجهم ونظرياتهم؛ فقلدوها وما ملكوا ناصية تقنياتها،

---

(٢) - الاقتصاد في الاعتقاد ص ٢٠

(٣) - معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، محمد عمارة، دار نهضة مصر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م.، ص١٢

(٤) - حوارات من أجل المستقبل ، طه عبد الرحمن، منشوارات الزمن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م ص ١٣٧



ولا تفننوا في استعمالها[٢].

ولما لم يقدروا على تطويع التراث بما يتوافق مع مناهجهم المستوردة : قطَّعوا أوْصالَه وخطَّأوا أصحابه واجتزأوا عباراته وإشاراته ... ثم اقترضوا من غيرهم طرائقهم المستعملة في النقد وظلت كتاباتهم دعوة إلى تقليد الفكر الغربي وتقليد أهله[٣]، وهذا النوع من" النمط المعرفي الحديث غيرُ مناسب إن لم يكن غيرَ صالح للتوسل به في بناء معرفة إسلامية حقيقية"[٤].



لذلك أقول: من المهم عند ممارسة تأصيل المفاهيم أن تتسم بتكوين " منطقي خاص يتم بواسطته تأصيل مفاهيم فلسفية موصولة بالمجال التداولي الإسلامي، قاعدتها القيم القابلة للتفعيل، ومن خلال دمج لغوي كلامي منطقي لأن المنطق هو المنهج الذي يوصلها إلى الحقائق التي تطلبها"[٥].

ألا يمكن استثمار تلك الإمكانات العلمية والحضارية الموجودة في الفكر الأشعري لإزالة ذلك الخلاف المتوهم بين العلم والدين، كما يحلو لبعض المنتسبين إلى المدنية تصوير ذلك، أليس من الممكن أن تكون الفكرة الأشعرية " فكرة العادة" كفيلة بدحض ذلك التوهم والخلاف المنشود، ولقد تنبه إلى ذلك محمد إقبال في كتابه تجديد الفكر الديني، الذي

---

(٢) - تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الثانية.، ص ١٠

(٣) - حوارات من أجل المستقبل، ص ١٣٨ بتصرف

(٤) - سؤال الأخلاق، مساهمة في النقد الأخلاقي للثقافة الغربية، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.ص ١١١

(٥) - اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٩٩٨م ، ص ١٧

بين فيه أن الفكر الكلامي الأشعري ليس ضد العلم، وإنما يمكن أن يكون هو الأساس لإعادة تسكين العلم في العقلية الإسلامية.[٢]

ولا يتم التوسل بذلك بعيدا عن المنطق المستمد من الأصول الثابتة والمبني على القواعد العقلية الراسخة فما هو " إلا علم أنتجته ولا تزال تنتجه عقول فائقة! وكم من علم لم يجد طريقه إلى الإنتاج إلا بفضل العدة المنطقية! وهل هناك معرفة لا تتوسل بالمنطق؛ تأسيساً وترتيباً وتبليغاً! بل متى استقام عقل وأفاد بغير منطق ارتاض عليه ابتداءً أو بواسطة"[٣].

ينبغي أن يتم تناول النصوص الشرعية بمنهج مشتق من طبيعتها ويخضع لثقافتنا، وإن تأويلنا للنصوص يجب ألا يخرج عما قرره العلماء بشروطه الثلاثة: فلا يخرج عن قواعد البيان العربي، لأن المرجعية التي نعتمد عليها نصوص عربية، وألا نأخذ نصا واحد ونغفل باقي النصوص المتعلقة بالموضوع، ثم نجمع ونرجح، ولا يقوم بذلك إلا الراسخون في العلم.

وربما كان أحد أولئك الذين اشتغلوا بصناعة المفاهيم على نحو واسع الدكتور طه عبد الرحمن حيث ارتقى بالمفاهيم وعبر عنها بمصطلحات من داخل لغتنا ليصح الاستدلال بها، ولتكون مفاهيم مشروعة ومنتجة؛ مما مكنه من" الاشتغال بصناعة التنظير على أصولها"، ومن" وَضْعِ نظريات محكمة،

---

(٢) يراجع: تجديد الفكر الديني في الإسلام، محمد إقبال، ترجمة عباس محمود، دار الهدداية للطباعة والنشر ، الطبعة الثالثة، ٢٠٠١م، / و قول في التجديد، حسن الشافعي، دار القدس العربي، القاهرة، الطبعة الثانية٢٠١٨م، ص ٥٤ ، ٥٥.

(٣) - - الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، طه عبدالرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.، ص٢٩٩

ووَضْـعِ أنسـاق متسـقة"[٢] غاياتهـا تصـحيح طـرق الاسـتدلال وبنـاء المفـاهيم على أسس وقواعد التنزيل الحكيم.



وقـد شـغله كمـا يقـول:" خـوض معركـة اصـطلاحية نواجـه فيهـا مصـطلحات الفضـاء الفلسـفي المتهـود بمصـطلحات تـدفع عنـا شـروط التهويـد ... فـإن قـوة الاصطلاح غدت لا تقل عن قوة السلاح" [٣].

حيـث إن الأمـة تعرضـت لاعتـداء مفـاهيمي في شـكل" إلـزام الأمـة بمفـاهيم معينـة، الغـرضُ منهـا إعـادة صـياغة عقـول المسـلمين وأخلاقهـم، حتـى يسـهل قيـادُهم، سـعيًا وراء إفسـاد عـاداتهم وطبـاعهم أو الاسـتيلاء علـى ثـرواتهم ومقدَّراتهم أو الابتزاز لحكامهم بعد أن زُكِّيَ لأمد طويل ظلمُهم"[٤].

وقـدم في كتابـه الحـق الإسـلامي في الاخـتلاف الفكـري نمـاذج حاسـمة مـن أسـاليب مـا أسـماه الاعتـداء المفهـومي؛ كالعلمانيـة والموضـوعية والمخادنـة والـزواج المثلـي وحريـة الجسـد والجهـاد، وذلـك مـن أجـل" دفـع التحـديات المفهوميـة التـي تواجـه أمتنـا المسـلمة؛ لكـي تجـد طريقهـا إلـى فكـر مسـتقل مبـدع ؛ وأفضـى بنـا التفكيـر إلـى أن نجهـز أنفسـنا لجهـاد مفهـومي في سـاحة الفكـر الفلسفي" [٥].

وحتـى تكـون منهجيتنـا منضـبطة لا بـد وأن تكـون أدواتهـا وآلياتهـا مـن جـنس

---

(٢) - الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص٣٠٢

(٣)- الحق العربي في الاختلاف الفلسفي، طه عبد الرحمن المركز الثقافي العربي الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الثانية. ٢٠٠٦م.ص ٧٩

(٤) - الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، ص٣٠٠٢

(٥) - المرجع السابق ص٦ وهذا المشروع وأمثاله جاء لرد تلك الهجمة الشرسة التي أرادت أن تسقط العقل العربي وتحذو حذو ثقافات وتيارات وافدة وغريبة على الأمة ومعتقداتها.

ثقافتنا ولا بد أن تكون مفاهيمنا ومخرجاتها من واقع حياتنا وأوعيتنا لا أن نستورد مصطلحات أجنبية بمفاهيم نمت وترعرعت خارج إطار مناخنا الفكري ثم نريد لها أن تنتج في بيئة عقيم هواؤها وغريب ماؤها فأنى يلتقيان.؟!

وإني لأعجب من أولئك الذين تصدروا المشهد الفلسفي ويزعمون أنهم رواد التجديد المنهجي والفلسفي الحديث لأمتنا العربية والإسلامية ثم يتوسلون بمصطلحات من قبيل: سيسيولوجية وأنطولوجية و سيكولوجية وهرمنوطيقية ..إلخ وكأن لغتنا أضحت لغة عقيمة ولا نستطيع أن نجد فيها أو نستحدث من أوزانها ما يحقق هذه المفاهيم في قوالب مصطلحية سليمة.

إن علم الوضع والذي نشأ في وقت مبكر وشق طريق الإبداع لهو جدير بأن يقوم بهذه المهمة الجليلة. في ظل تطور العلوم اللسانية واللغوية، إذ لا يتم التجديد ولا ينضبط المنهج إلا بوسائل من داخله لا من الخارج. .. " ولقد اهتم المتكلمون بالدلالة اللغوية وتحليل النصوص من خلال ما تواضعوا عليه أخذا بعين الاعتبار ملاحظة الأمر الواقع في الخارج " (٢)

ولعل الخلاف في الوضع هل هو إلهي أو بشري يتفرع عنه معرفة طرق الوضع والتي تكون إما بالتواتر أو أخبار الآحاد أو باستنباط العقل من النقل لا مجرد العقل.

وإن الحديث عن تلك النظرية والتنصيص على أن الوضع إنما هو إلهي أمر مهم حتى لا يجد من سولت لهم أقلامهم باستحداث نظرية تقابل تلك

---

(٢) - الفلسفة في الفكر الإسلامي قراءة منهجية ومعرفية، رائد جميل عكاشة وآخرون، المعهد العالمي للفكر الإسلامي الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م، ص ١٦٢

النظرية بدعوى الحداثة ومراعاة ظروف الواقع ومتغيراته تحت ما يسمى بأنسنة الدين، بغية أن يرتفع الأمان عن الشرع وينتفي التقديس عن الدين.



ولا بد أن يكون للبعد اللغوي مجال أوسع في علم الكلام إذ كثير من المسائل التي دارت حولها رحى الخلاف تكسرت نصالها على أعتاب الخلاف الذي لا يعدو أن يكون لفظيا، إذ المشكل اللغوي يعتبر عاملا مساعدا على التحليل والفهم كما توسمنا ذلك عند الغزالي والرزاي والآمدي والتفتازاني بل وجدنا ما يؤكد هذا المعنى عند القاضي عبد الجبار.

كما " ينبغي على الواضع أن يراعي في عملية وضعه ثقافة الأمة وإطارها المرجعي، فلم تعد المسألة ـ كما كان الحال عند السابقين ـ قاصرة على الجماعة العلمية بل أصبحت تلك المفاهيم شائعة وسط عموم الناس، بل وأعطي للعموم حق وشرعية الوضع مما أعطى المصطلح عشرات التعريفات والتي أدت إلى رطانة غير مفهومة في البحث العلمي " (٢)

وعلم المنطق هو الذي يصون مضامين المفاهيم والمصطلحات من الخطأ فلا ينبغي أن تصنع المفاهيم بعيدا عن هذا العلم، ثم تتأتى وظيفة البحث والمناظرة فنقلب المفهوم وفقا لأدوات البحث والمناظرة على كافة وجوهه حتى يسلم لنا المفهوم المراد توضيحه.

ثمة أمر أخر ينبغي التنبه له في المنهجية التي نرومها : إذا كان المتقدمون قد نقلوا الفلسفات القديمة عن طريق الترجمة ثم تناولوها بالنقد والتوضيح فإن ذلك تم في إبان التفوق الحضاري للأمة وللمنهج الذي ارتضوه، فلم

(٢) - المصطلح الأصول ومشكلة المفاهيم، ص ٢٠

يضـــرهم مـــا وجـــدوا في التـــراث والثقافـــات المنقولـــة مـــن أفكـــار مخالفـــة أو مناهضـــة، وإن نقلـــوا بعـــض المصـــطلحات بمضـــامينها إلـــى العربيـــة دون أن يتوســـلوا بقواعـــد العربيـــة كمـــا حـــدث في المقـــولات الأرســـطية، أمـــا نقلنـــا نحـــن للفســـفات المعاصـــرة فإنهـــا تـــتم وعوامـــل التقـــدم الحضـــاري ليســـت في صـــالحنا، فلنحـــذر ولنأخـــذ منهـــا مـــا يجـــدد ويـــنهض بحضـــارتنا لا مـــا يجعلنـــا مســـتهلكين حضارات غيرنا تابعين لهم في مفاهيمهم وأوعيتهم العقلية والحياتية. (٢)

(٢)- فصل الدكتور طه عبد الرحمن في كتابه المفهوم والتأثيل أنواع وآليات نقل المفاهيم الوافدة وأنجعها بالنسبة لنا ، كما تطرق لذات المسألة في كتابه سؤال المنهج مقدما أطروحة للمقولات العربية كما يجب أن تكون، فليعد إليه من أراد التوسع.



خاتمـــة

بعـد هـذه الإطلالـة المـوجزة حـول صـناعة المفـاهيم ونقـدها في تراثنـا الكلامـي أردت أن أنبـه إلـى مثـل هـذه المفـاهيم ليسـت مـن قبيـل التـرف العقلـي أو المشـاحنات اللفظيـة التـي لا تثمـر كمـا يـدعي بعـض المتطفلـين علـى مائـدة العلـوم، كمـا أنهـا لـم تكـن غائبـة عـن وعـي علمائنـا وأسـلافنا كمـا يـدعي بعـض المغتـربين عـن تـراث الأمـة والـداعين إلـى إزالتـه... بـل إن الأمـر أكبـر مـن ذلـك، وأكبـر الشـأن عنـدي أن منطلـق العلمـاء لـم يكـن إلا مـن خـلال تبيـين المفهـوم ونقـده أولا ليبنـى عليـه بعـد ذلـك القضـايا والموضـوعات المختلفـة سـواء كانت فكرية أو عقدية أو عملية.



ولقـد مـارس المتكلمـون هـذه المنهجيـة بضـبط تـام أنـتج معهـم هـذه المعرفـة الواسـعة ممـا يسـتدعي منـا أن نقـف معهـا كمـا وقفـوا، ونبحـث كمـا بحثـوا في المفـاهيم وتطورهـا ومناسـبتها لموضـوعها حيـزا وزمانـا ومـا يطـرأ عليهـا مـن أحوال قد تغير شروط فاعليتها وتكاملها.

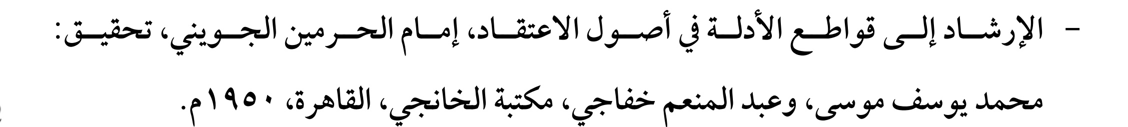
هـذا وإنّ بعـض المفـاهيم قـد نشـأت خـارج إطارهـا العلمـي المنضـبط ممـا يسـتوجب إعـادة ضـبطها مـن جديـد بـلا تحامـل أو تجاهـل لمعطيـات الواقـع دون إسـراف أو تقتيـر مـع ضـرورة مراعـاة شـروط وضـع اللفـظ بـإزاء المعنـى حتـى لا يختل الميزان المنهجي لعلم الكلام.

هـذا مـا وفقـت إليـه فـإن كـان مـن تسـديد فـذلك الفضـل مـن الله، وإن كانـت الأخـرى فحسبي أني اجتهدت، راجيا الله سبحانه أن يرزقنا الإخلاص والقبول.

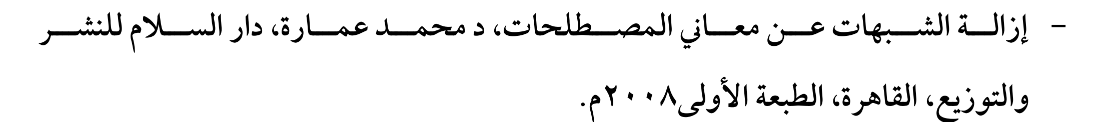
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

ثبت المراجع

القرآن الكريم.



- الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، إمام الحرمين الجويني، تحقيق: محمد يوسف موسى، وعبد المنعم خفاجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٥٠م.



- إزالة الشبهات عن معاني المصطلحات، د محمد عمارة، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى٢٠٠٨م.
- الاقتصاد في الاعتقاد، أبوحامد الغزالي، تحقيق عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٤م ،
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل. ناصر الدين عبد الله البيضاوي، دار الفكر، بيروت.
- البداية من الكفاية في الهداية في أصول الدين، نور الدين الصابوني، تقديم : فتح الله خليف، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩
- بناء المفاهيم؛ دراسة معرفية ونماذج تطبيقية الجزء الأول: إبراهيم بيومي، أسامة محمد القفاش، السيد عمر، إشراف: علي جمعة محمد، وسيف الدين عبدالفتاح إسماعيل، المعهد العالمي للفكر الإسلامي – القاهرة: ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م..
- تجديد المنهج في تقويم التراث، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الثانية.
- تهافت الفلاسفة، أبو حامد الغزالي، دار المعارف،القاهرة، الطبعة السادسة.
- الحق الإسلامي في الاختلاف الفكري، طه عبدالرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.





- الحق العربي في الاختلاف الفلسفي، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الثانية. ٢٠٠٦م.
- حوارات من أجل المستقبل ، طه عبد الرحمن، منشورات الزمن، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- الدراسة المفهومية: مقاربة تصورية ومنهجية"؛ سعاد كوريم، مجلة إسلامية المعرفة، السنة الخامسة عشرة، العدد ٦٠، ربيع ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م.
- شرح المقاصد: سعد الدين التفتازاني، تحقيق:إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، القاهرة ، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
- سؤال الأخلاق، مساهمة في النقد الأخلاقي للثقافة الغربية، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- شفاء الغليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، أبو حامد الغزالي، تحقيق: أحمد الكبيسي، در الإرشاد، بغداد، الطبعة الأولى، ١٩٧١م
- فقه وشرعية الاختلاف في الإسلام مراجعات نقدية في المفاهيم والمصطلحات الكلامية، عبد المجيد الصغير. دار رؤية للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١١م
- الفلسفة في الفكر الإسلامي قراءة منهجية ومعرفية، رائد جميل عكاشة وأخرون، المعهد العالمي للفكر الإسلامي،الولايات المتحدة الأمريكية، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.
- في مفهوم المفهوم ومحددات المقاربة المفاهيمية، الطيب بو عزة، مؤسسة مؤمنون للأبحاث والدراسات،

- فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة، أبو حامد الغزالي، تحقيق: محمود بيجو، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.
- القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل، طه عبدالرحمن ص ١٩٥، و تحيز المفاهيم والمصطلحات محمد همام، مؤسسة مؤمنون للأبحاث والدراسات.
- الكلمة التأطيرية لابن بيه في منتدى تعزيز السلم العالمي الثالث، أبو ظبي، ٢٠١٦،
- اللسان والميزان أو التكوثر العقلي، طه عبد الرحمن، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، الطبعة الأولى ١٩٩٨م.
- مجرد مقالات الأشعري ، ابن فورك، تحقيق أحمد عبد الرحيم السايح، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى ٢٠٠٥م.
- المجموع في المحيط بالتكليف ، القاضي عبد الجبار المعتزلي، جمع ابن متويه، تحقيق بان بترس، دار المشرق، بيروت، الطبعة الأولى ١٩٩٩م
- المستصفى في علم الأصول، الغزالي، تحقيق محمد سليمان الأشقر، دار الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م
- مشكاة الأنوار، أبو حامد الغزالي، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة،
- المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم، علي جمعة محمد، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى، ١٩٩٦م.
- معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام، محمد عمارة، دار نهضة مصر، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤م.
- المغني في أبواب التوحيد والعدل، القاضي عبد الجبار الأسد آبادي، تحقيق:





مصطفى البغا، مراجعة إبراهيم مدكور

- مفـاتيح الغيـب أو التفسـير الكبيـر، الـرازي، دار الفكـر، بيـروت، الطبعـة الأولـى، ١٩٨١م .
- مناقشات مع الفرق المخالفة في موضوع الرؤية، سعيد فودة، بدون بيانات.
- المنخـول مـن تعليقـات الأصـول، أبـو حامـد الغزالـي، تحقيـق محمـد حسـن هيتـو، دار الفكر، بيروت، الطبعة الثالثة ١٩٩٨م
- هـوامش علـى الاقتصـاد في الاعتقـاد ، عبـد الفضـيل القوصـي، دار البصـائر، القـاهرة، الطبعة الأولى، ٢٠١٤م.



ثبت الموضوعات




مجلة
كلية
الدراسات
الإسلامية
والعربية